الأمم المتحدة S/1999/779

مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 1999
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – أذن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، للأمين العام بأن ينشئ، بمساعدة المنظمات الدولية ذات الصلة، وجودا مدنيا دوليا في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بهدف توفير إدارة مؤقتة في كوسوفو يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى بقدر كبير من الاستقلال الذاتي. وعرضت في تقريري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ [*S/1999/672*]، المقدم إلى مجلس الأمن مفهوما أوليا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وهذا التقرير يصدر عملا بالفقرة ٢٠ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، التي طلب فيها المجلس إلي أن أقدم تقريرا إليه عن تنفيذ القرار. ويتضمن التقرير إطارا شاملا للعملية المدنية الدولية التي تقودها الأمم المتحدة في كوسوفو ويستند إلى التقييم الذي أجراه فريق المقدمة التابع للبعثة.

٢ – ولإلقاء نظرة عامة أولية على نطاق التحدي المطروح، يورد التقرير أولا وصفا موجزا للحالة الأمنية والسياسية والإنسانية الجارية، وكذلك عن حالة الهيكل الأساسي للخدمات الإدارية والعامة وحالة الاقتصاد. ثانيا يورد التقرير بيانا شاملا بالخطوات التي خطاها فريق المقدمة التابع للبعثة، الذي تعين عليه أن يقيم ويخطط ويعمل في الوقت نفسه. وثالثا يبين التقرير، بمزيد من التفصيل، سلطة البعثة وصلاحياتها، حسبما نص عليهما قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ورابعا يحدد التقرير هيكل البعثة والصلة بين البعثة والمنظمات الدولية التي ستضطلع بدور الريادة في عناصرها الأربعة أي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وخامسا يبين التقرير المجموعة المركبة من الأنشطة التي سيضطلع بها كل من تلك العناصر. وأخيرا، يورد التقرير خطة أولية تبين مراحل تنفيذ ما تنطوي عليه الولاية من مهمة وأهداف.

120799 120799 99-20408 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، عينت برنار كوشنر ممثلا خاصا لي. كما عينت جوك كوفي نائبا رئيسيا لممثلي الخاص، ودومينيك فيان نائبا للممثل الخاص لشؤون الإدارة المدنية المؤقتة، ودنيس مكنمارا نائبا للممثل الخاص للشؤون الإنسانية، ودان إفرتس نائبا للممثل الخاص لشؤون بناء المؤسسات، وجولي ديكسون نائبا للممثل الخاص لشؤون التعمير.

ثانيا - الحالة على أرض الواقع

ألف - الحالة الأمنية والسياسية

٤ - بعد أن شهدت كوسوفو في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ نشر قوة الأمن الدولية في كوسوفو المعروفة باسم قوة كوسوفو، بدأ الجيش اليوغوسلافي وقوات الأمن الصربية انسحابهم من المقاطعة وفقا للجدول الزمني الذي وضعه الاتفاق العسكري والفني المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والسلطات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي [انظر *S/1999/682*، المرفق]. وقد تم هذا الانسحاب بحلول ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وقع جيش تحرير كوسوفو على تعهد بالتجرد من السلاح، تسلمته قوة كوسوفو؛ وهو التعهد الذي حدد طرائق تجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح والجدول الزمني لذلك التجريد.

٥ - وكانت الحالة العامة في كوسوفو متوترة، إلا أنها آخذة في الاستقرار. وقد سارع جيش تحرير كوسوفو بالتحرك عائدا إلى كوسوفو بجميع أنحائها، ولا سيما في الجنوب الغربي، وكان عدد كبير من صرب كوسوفو قد تركوا ديارهم متجهين إلى صربيا. وبينما كانت الشواغل الأمنية وليس الأخطار الفعلية هي الدافع إلى الموجة الأولى لرحيل صرب كوسوفو، تولدت موجة رحيل ثانية عن عدد متزايد من الحوادث استهدفت صرب كوسوفو وكان وراءها ألبان كوسوفو. وعلى وجه التحديد، كان الباعث على الرحيل عمليات قتل واختطاف ملفتة لكل الأنظار، وكذلك النهب والإحراق والاستيلاء على الشقق قسرا. وقد تباطأت هذه العملية الآن، وإن كان صرب كوسوفو قد هجروا مدنا مثل بريزين وبيتش هجرة فعلية بينما قسمت بلدتا ميتروفيتشا وأوراهوفاتش حسب الانتماء العرقي.

٦ - ومشكلة كوسوفو الأمنية ناتجة إلى حد كبير عن غياب المؤسسات والهيئات المختصة بإنفاذ القانون وحفظ النظام. ولا يمكن ملاحقة كثير من الجرائم والمظالم على النحو المناسب. فالعصابات الإجرامية التي تتنافس على السيطرة على الموارد النادرة تستغل بالفعل هذا الفراغ. وبينما تتولى قوة كوسوفو في الوقت الراهن مسؤولية كل من صيانة السلامة العامة والقانون النظام المدنيين، تعتبر قدرتها على إنجاز ذلك محدودة، لأنها لا تزال تعزز

قواها. وثمة شعور قوي بانعدام وجود قوة شرطة شرعية، دولية ومحلية معا، ولذلك، يتعين معالجة هذا الأمر على سبيل الأولوية.

٧ - وعلى الرغم من ذلك، هناك دلائل تشير إلى إمكان تحسن الحالة بهدف تهيئة ظروف تيسر عودة جميع المدنيين الكوسوفيين إلى ديارهم. وأهم آلية على الإطلاق لبناء الثقة في الأجل المتوسط هي إشراك القادة السياسيين لجميع الطوائف، بصفة مستشارين، في عمليات اتخاذ القرار التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

باء - الحالة الإنسانية

٨ - كانت عواقب الصراع الإنسانية شديدة الوطأة على شعب كوسوفو. فسكان كوسوفو الذين قدر عددهم في عام ١٩٩٨ بـ ١,٧ مليون نسمة، قد التمس نصفهم تقريبا (٨٠٠ ٠٠٠ نسمة) اللجوء في العام الماضي إلى ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وهي الدول المجاورة لهم. وبينما تتراوح التقديرات الموضوعة لعدد المشردين داخليا، يمكن القول بأن عددهم قد بلغ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. وكثير من هؤلاء المشردين حالتهم الصحية أسوأ من حالة اللاجئين الصحية، لأنهم ظلوا مختبئين طوال أسابيع دون طعام أو مأوى. وكثير من اللاجئين والمشردين داخليا تبدو عليهم آثار الصدمات النفسية والإيذاء البدني.

٩ - وحتى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، كان ٦٥٠ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا إلى كوسوفو بفضل مزيج من الانتقال التلقائي والانتقال بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبذلك، تبقى عدد يقدر بـ ١٥٠ ٠٠٠ شخص في المناطق والبلدان المجاورة، و ٩٠ ٠٠٠ شخص تم إخلاؤهم إلى بلدان ثالثة، وعدد غير معروف من ملتمسي اللجوء. ومن لم يعودوا إلى الوطن سيظلون بحاجة إلى قدر كبير من المساعدة في بلدان لجوئهم وعند عودتهم في النهاية. أما في داخل كوسوفو، فهناك عدد من الأفراد غير معروف حتى الآن خارج ديارهم. كما شهدت الأسابيع الماضية نزوحا جماعيا لأفراد من الأقليات، من الصرب أساسا، إلى الجبل الأسود وصربيا، حيث سجل نحو ٥٨ ٠٠٠ مشرد أسماءهم، حسبما ذكر الصليب الأحمر اليوغوسلافي، لطلب المساعدة.

١٠ - وعلى الرغم من المشقة التي تكبدها السكان الباقون والعائدون على مدى الشهور الثلاثة الماضية، لم يحدث تدهور يعتد به في حالتهم الصحية والغذائية فيما عدا استثناءات قليلة. إلا أن سرعة ونطاق جهود التأهيل في قطاعات المأوى والمياه والصرف الصحي سيؤثران تأثيرا مباشرا في حالة السكان الصحية عندما يقترب الشتاء. والضرر الذي حل على

نطاق واسع بمرافق الشبكة الموازية السابقة على مستوى المجتمعات المحلية يثير القلق بشأن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في الأجل القريب.

جيم – حالة الخدمات العامة والإدارة العامة

١١ – إن مستويات الضرر المتكبد في خلال النزاع في الآونة الأخيرة تتباين بشدة من مكان إلى آخر في المقاطعة. إذ أن جزءا كبيرا من كوسوفو الشمالية قد ظل في الواقع بمأمن من آثار القتال، بينما أصاب الضرر الجسيم بلدات مثل بيتش وديا كوفيتشا وميتروفيتسا. وقد أجرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عمليات مسح بهدف تحديد حالة هياكل الإدارة العامة وتوافر المرافق بمساعدة من فريق تابع للأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق وأفرقة تابعة لمجلس أوروبا.

١٢ – وفي الوقت الحالي لا تعمل أي من محطتي توليد الطاقة الكهربائية في كوسوفو، بحيث باتت المقاطعة معتمدة على وصلات تربطها بصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لتزودها بالطاقة الكهربائية. وقد تعرقل الإمداد بالفحم من المنجم السطحي بفعل انهيار شبكات التوزيع المحلية. وقد نكبت بريشتينا بمشكلات توزيع المياه. والمشكلات الرئيسية التي تعرقل توزيع المياه في بريشتينا هي انعدام الصيانة وعدم دفع المرتبات وعدم كفاية إمدادات الكهرباء اللازمة لمحطات الضخ.

١٣ – وهياكل الخدمات العامة في كوسوفو معطلة إلى حد كبير لأسباب عديدة تشمل الإهمال وأضرار الحرب ورحيل الموظفين المدربين. ولا تعمل المجالس البلدية بدرجة كافية أو لا تعمل على الإطلاق. وبينما تتوافر المياه والكهرباء عادة، فإن خطوط الهاتف لا تعمل، والمدارس غير مفتوحة، ولا توجد عمليا أية خدمة عامة للنقل. وحسبما ورد في تقييم أجراه مجلس أوروبا، فإن الجهاز القضائي لا يعمل لأن الكثيرين من موظفيه السابقين من صرب كوسوفو قد رحلوا مؤخرا ولأن موظفيه من ألبان كوسوفو وغيرهم من أبناء كوسوفو لم يعودوا بعد إلى كوسوفو أو لم تحدد هوياتهم بعد.

١٤ – ومن الضروري معالجة مسألة دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة على وجه الاستعجال بالنظر إلى أن التمويل الحكومي للبلديات لم يقدم منذ آذار/مارس ١٩٩٩. وكتدبير مؤقت، ستدفع البعثة مرتبات عمال قطاع الكهرباء طيلة الأشهر الثلاثة المقبلة من أموال تبرعت بها حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة. بيد أنه لا بد من أموال إضافية لتلافي المتأخرات والنفقات المتكررة في القطاعات الأخرى إلى أن تتمكن البعثة من جمع إيرادات عن طريق فرض الضرائب والرسوم المحلية.

١٥ - وثمة خطر كبير على الصحة العامة في كل أنحاء كوسوفو بسبب عدم تصريف القمامة منذ آذار/مارس ١٩٩٩ وتلوث الآبار وغيرها من مصادر المياه على نطاق واسع. ويشير التقييم الأولي للخدمات الصحية إلى أن الضرر المادي الذي أصاب هذه المرافق أقل خطورة مما كان متوقعا، ولو أن حالتها تختلف من بلدية إلى أخرى. وتعمل معظم المستشفيات ولكن رعاية المرضى تأثرت بسبب المنازعات السياسية الخطيرة حول هيكل الإدارة في المستقبل وإعادة إدماج الموظفين من ألبان كوسوفو. وفي الوقت الحاضر كثيرا ما يتعرض صرب كوسوفو الذين كان لهم دور مهم للغاية في إدارة الخدمات العامة إلى الاستبعاد أو الترهيب فيغادرون كوسوفو مخلفين ثغرة في المهارات. وتواجه معظم القطاعات هذه المشكلة الرئيسية المتمثلة في إعادة الموظفين التقنيين من كلتا الطائفتين إلى وظائفهم.

دال - الحالة الاقتصادية

١٦ - الآفاق الاقتصادية لكوسوفو في المستقبل القريب غير مؤكدة. فقد انقضى من الصيف وقت غير قصير، وجزء كبير من أراضي كوسوفو الزراعية الخصبة غير مزروع، وهي حالة خطيرة بالنسبة لإقليم يعتمد بشدة على الزراعة لكسب العيش. وضعف قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بشدة من جراء نقص دائم في الاستثمار الرأسمالي بسبب الضرر الناجم عن النزاع وفي بعض الحالات بسبب رحيل المديرين والموظفين من صرب كوسوفو. ومع أن من الواضح أن النشاط التجاري سيشهد انتعاشا مشجعا، فإن النشاط الاقتصادي الأوسع نطاقا سيظل يواجه عراقيل بسبب نظام حقوق الملكية التمييزية القائم ونقص التمويل التجاري أو الصناعي وعدم استقرار العملة وغير ذلك من المعوقات. ولا تعمل نظم الدفع وقطاع الخدمات المالية إلى حد كبير. وفي الوقت الحاضر، يقتصر جزء كبير من النشاط الاقتصادي لكوسوفو على التبادل التجاري للبضائع النادرة والخدمات بأسعار تضخمية.

ثالثا - أنشطة الفريق المتقدم

١٧ - وصل ممثلي الخاص بالنيابة، سيرجيو فييرا دي ميللو، إلى بريشتينا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بعد يوم واحد من بدء انتشار قوة كوسوفو. وفي غضون الأيام اللاحقة نشر، في كوسوفو، معظم أفراد الفريق المتقدم التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأقامت البعثة، لدى انتشارها، علاقات عمل وثيقة مع القوة ومختلف المنظمات الدولية في الميدان، بما في ذلك المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتقيم البعثة أيضا اتصالات منتظمة مع الممثلين المحليين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بريشتينا. ولتعزيز حضور مبكر للشرطة الدولية،

أعيد نشر ضباط شرطة مدنيين غير مسلحين من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، نشرت أول قوات تابعة للشرطة الدولية في خمسة مواقع في كوسوفو، في إطار توفير القدرة على الاتصال.

١٨ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أصدر ممثلي الخاص بالنيابة بيانا أشار فيه إلى أنه سيتولى، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، المهام التنفيذية للحكومة في أثناء الفترة الانتقالية إلى أن يتم تنصيب سلطات شرعية جديدة. ولتلافي حدوث استيلاء عنيف على المؤسسات العامة، شدد على أنه لن يجري إدخال أي تغييرات على السلطة في هذه المؤسسات دون موافقة صريحة من البعثة. وأشار كذلك إلى اعتزامه تعيين مديرين إداريين دوليين على الصعيد الإقليمي وصعيد البلديات وإلى أنه اتخذ الخطوات الأولية لإعادة إنشاء نظام قضائي متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو. وكتدبير من تدابير الحالة الاضطرارية، أصدر ثلاثة مراسيم، يقضي أحدها بإنشاء مجلس استشاري مشترك للتعيينات القضائية، ويقضي الثاني بتعيين أعضاء هذا المجلس، أما الثالث فيتصل بتعيين أربعة مدعين عامين واثنين من قضاة التحقيق وهيئة من ثلاثة قضاة توافق عليها الهيئة القضائية. ويجري حاليا استعراض ترشيحات إضافية بهدف تعيين أصحابها في الأسبوع المقبل.

١٩ - وفي الاتصالات المنتظمة التي أجراها الممثل الخاص مع الممثلين الاتحاديين وكذلك مع الزعماء السياسيين المحليين، حثهم على التحلي بضبط النفس والتسامح. وعلى الصعيد الفني، أنشأت البعثة لجانا مدنية مشتركة لتيسير عملية تحول المؤسسات، عن طريق الوساطة والمراقبة، إلى مؤسسات عامة متكاملة، ولمعالجة قضايا متنازع عليها من قبيل إدارة مختلف المرافق العامة وتزويدها بالموظفين. وكانت هذه المبادرة محل ترحيب. وأنشئت اللجان المدنية المشتركة في مجالات الصحة والجامعات والتعليم والثقافة والبلديات والإدارة والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. ويشارك ممثلو الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو في المجالس التي يرأسها المديرون الإداريون الإقليميون التابعون للبعثة. بيد أن استمرار رحيل الموظفين الفنيين والمديرين الصرب بسبب الترهيب وانعدام الثقة يمكن أن يقوض عمل هذه اللجان.

٢٠ - وعلى الصعيد السياسي، لا تزال المشاورات مستمرة لتشكيل المجلس الانتقالي لكوسوفو، الذي سيتيح آلية لتعزيز التعاون بين البعثة وشعب كوسوفو وإعادة الثقة بين الطوائف وتحديد مرشحين لهياكل الإدارة المؤقتة على جميع المستويات. وسيكون هدف هذه الهيئة ذات التمثيل الواسع النطاق، التي ستتألف من ممثلين عن كل الجماعات العرقية والسياسية الرئيسية في كوسوفو، كفالة مشاركة شعب كوسوفو في القرارات والإجراءات

التي تتخذها البعثة. وسيرأس المجلس الممثل الخاص ويقدم إليه المشورة بحيث يقيم القرارات المقترحة ويساعد على حشد الدعم لكل تلك القرارات فيما بين المجموعات السياسية الرئيسية وإضافة إلى تيسير عمل البعثة، سيعمل المجلس الانتقالي لكوسوفو على إحلال الديمقراطية وبناء المؤسسات.

٢١ - واتخذت البعثة فورا خطوات للاتصال بشعب كوسوفو والمجتمع الدولي عن طريق جميع وسائط الإعلام المتاحة. واستهلت نشرات يومية عبر محطة إذاعية خاصة يصل بثها إلى جزء كبير من الإقليم. وعلى الرغم من أنه لا توجد حاليا أي صحف في كوسوفو، فقد أقيم اتصال مباشر مع المنشورات القليلة التي توزع في الإقليم. وتقدم البعثة باستمرار المعلومات إلى هيئة الصحافة الدولية في كوسوفو، التي تخدم جماهير المتلقين الكوسوفيين والدوليين على السواء. ومع ذلك، فإن افتقار الإقليم إلى وسائط إعلام قادرة على العمل يشكل عقبة كبرى أمام عمل البعثة.

٢٢ - وبمساعدة من قوة كوسوفو، حالت البعثة دون بعض عمليات الاستيلاء غير المأذون بها على مرافق وسائط الإعلام. ووضعت البعثة إجراءات تنظم الشروع في عمليات بث إذاعي جديدة، ريثما يوضع إطار تنظيمي في إطار الإدارة المدنية.

٢٣ - وبدأت العمليات الأولية في مجال الشؤون المدنية في بريشتينا في ١٤ حزيران/يونيه وفي بريزرين في ١٦ حزيران/يونيه وفي بيتش في ٤ تموز/يوليه وفي ميتروفيتشا وغنيلياني في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٩. وتم الآن نشر مديرين إداريين إقليميين في المناطق الخمس جميعها وأقيمت صلات مع القادة المحليين لكفالة استمرار الخدمات الأساسية وتخفيف حدة التوتر.

٢٤ - وأقامت البعثة وقوة كوسوفو علاقات عمل وطيدة ووضعتا هيكلا شاملا لآليات التنسيق يشمل عقد اجتماعات يومية بين الممثل الخاص وقائد القوة. وتقيم البعثة اتصالات وثيقة مع القوة لمساعدتها في الاضطلاع بمسؤوليتها عن كفالة السلامة العامة في كوسوفو. ويشمل هذا التصدي للجرائم العادية والحوادث التي تحركها دوافع سياسية من قبيل محاولات بعض مجموعات ألبان كوسوفو الاستيلاء على المكاتب الحكومية المحلية والمستشفيات ومرافق وسائط الإعلام.

٢٥ - ونشرت البعثة ضباط اتصال عسكريين في مقر قيادة قوة كوسوفو وفي الألوية الخمسة المتعددة الجنسيات التابعة للقوة. ويشارك ممثلو القوة، حسب الاقتضاء، في عمل البعثة، بينما تشارك البعثة، بدورها، في لجنة التنفيذ المشتركة التابعة للقوة التي تتولى الاتصال بالقوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبجيش تحرير كوسوفو. ومع مواصلة نشر

البعثة، سيوسع نطاق آليات التنسيق الأولية هذه، وبخاصة على الصعيد الإقليمي وصعيد البلديات.

٢٦ - وتنفذ البعثة، بالتعاون الوثيق مع قوة كوسوفو تدابير متعددة لبناء الثقة تهدف إلى كبح جماح ألبان كوسوفو وطمأنة صرب كوسوفو. وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، قام الممثل الخاص، ردا على مضايقات وهجمات تعرضت لها جماعات الأقلية، بعقد اجتماع بين قادة صرب كوسوفو وألبان كوسوفو من أجل الاتفاق على تدابير محددة لتعزيز الأمن. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها اجتماع من هذا القبيل. وأصدر الجانبان بيانا مشتركا عن الأمن يدعو إلى جملة أمور منها إنشاء فرقة عمل مشتركة للتصدي للأزمات تضم ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو والبعثة والقوة وأذيع البيان المشترك عن الأمن فورا عبر إذاعة بريشتينا وبث على نطاق واسع تغطية بالفيديو للمناسبة.

٢٧ - وفي أعقاب تقارير أشارت إلى حدوث تدمير متعمد للوثائق، اتخذت البعثة، بمساعدة قوة كوسوفو، تدابير لصون الوثائق الرسمية المحتفظ بها في المباني الإدارية.

٢٨ - وتتعاون البعثة تعاونا وثيقا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتقدم دعما لأنشطتها. وتقوم المحكمة بجمع أدلة، بما في ذلك معالجة مواقع مسرح الجريمة في أرجاء كوسوفو لتعزيز لوائح الاتهام الحالية والجديدة. وتكتشف يوميا تقريبا مواقع جديدة وتتولى قوة كوسوفو تأمينها إلى أن يجرى توثيقها. وبحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، كانت القوة قد أبلغت عن وجود ما يزيد على ١٥٠ موقعا لأماكن وقعت فيها جرائم.

٢٩ - وبدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، شرع فريق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة في وضع برنامج للإجراءات المتعلقة بالألغام في كوسوفو، الذي يتضمن كخطوة أولى إنشاء مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويجري حاليا إعداد المركز للعمل، وقد بدأ المركز بالفعل في تنسيق أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في حالة الطوارئ في كوسوفو مع مختلف شركائه، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وقوة كوسوفو والمنظمات غير الحكومية والشركات التجارية والمنظمات الدولية لكفالة استخدام جميع الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة دعما لبرنامج العودة الذي يضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

٣٠ - وتعاونت البعثة وقوة كوسوفو تعاونا وثيقا أيضا في تنسيق الجهود في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأفضت المشاورات المبكرة، بدعم من المركز الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، إلى الإسراع بوضع نظام مشترك لإدارة المعلومات بشأن الإجراءات المتعلقة

بالألغام، سيتضمن جميع المعلومات المتصلة بالألغام والذخائر غير المنفجرة في كوسوفو. وسيجري نقل قاعدة البيانات، التي أقيمت بشكل أولي في مقر القوة، إلى مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام حالما يصبح هذا الأخير جاهزا للعمل بالكامل. ومن الجهود التعاونية الأخرى بين القوة وموظفي البعثة المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام وضع خرائط تظهر فيها المناطق التي يشتبه في احتوائها على الألغام والذخائر غير المنفجرة والمناطق التي ثبت احتواؤها عليها، وتبادل المعلومات التقنية بشأن خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة وتبادل المعلومات المتصلة بالألغام الواردة من مصادر الجيش اليوغوسلافي وجيش تحرير كوسوفو.

٣١ - وأنشأت الوكالات الإنسانية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية - وكذلك المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي للصليب الأحمر مكاتب تمثيلية في بريشتينا وهي تضطلع بعمليات في جميع المناطق. وتعهدت أكثر من ٤٥ منظمة غير حكومية، إلى جانب الجهات المانحة الثنائية الرئيسية، بتقديم موظفين وموارد لتلبية احتياجات شعب كوسوفو الفورية إلى الإغاثة. ووصلت أول قافلة إنسانية بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى بريشتينا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في غضون ساعات من قيام قوة الأمن الدولية بتأمين الطريق من حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى المدينة. وتم إنشاء قاعدة ومخزن، وبذلت جهود للوصول إلى المجموعات الضعيفة من المشردين داخليا. وأنشأت المفوضية شبكة منتظمة للتوريد والتوزيع. وهي أيضا بصدد إنشاء عدد من مراكز المشورة القانونية في كل أنحاء كوسوفو. واستهل برنامج للعودة المنظمة إلى مناطق مختارة داخل كوسوفو حيث الأمن مكفول بدرجة معقولة.

٣٢ - ونظمت المفوضية، بوصفها الوكالة الرائدة لتقديم المساعدة الإنسانية في كوسوفو، سلسلة من التقييمات المتعددة القطاعات والمشتركة بين الوكالات لتحديد أشد الاحتياجات والمجالات إلحاحا من أجل برامج التأهب لفصل الشتاء. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بإرسال بعثات بالطائرات المروحية لتحديد مواقع المشردين في كوسوفو وتقديم مساعدة فورية لهم. وحتى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، كان برنامج الأغذية العالمي قد سلم ما يزيد على ٧٢٣ ٥ طنا من أصناف السلع الأساسية وحصص الطوارئ إلى كوسوفو، وزع منها بالفعل ٠٠٠ ٣ طن. وبدأت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة واتحاد للمنظمات غير الحكومية برنامجا للتقييم السريع للقرى من أجل تقديم تفاصيل عن حالة الطرق والسكان والمياه والصرف الصحي وإمدادات الأغذية والمأوى ومدى توافر الخدمات والمرافق المحلية.

وبدأت منظمة الطفولة حملة للتوعية بالألغام ووزعت عن طريق شركائها من المنظمات غير الحكومية ما يزيد على ٠٠٠ ٢٢٠ نشرة للتوعية بالألغام في أرجاء كوسوفو.

٣٣ - وتواصل البعثة إقامة علاقات عمل مع المنظمات الأخرى التي تشكل جزءا من هيكل البعثة المتكامل. وأنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرقة عمل تابعة للبعثة لتقييم الاحتياجات في الميدان وتوسيع نطاق حضورها التنظيمي. وقدمت مساعدة في تحديد القضاة وأنشأت قاعدة بيانات للمهارات المحلية لتستخدمها الإدارة المدنية المؤقتة. كما أعارت للبعثة موظفين على أساس مؤقت لدعم الجهود الرامية إلى حماية الوثائق المهمة. وتعاون مراقبو حقوق الإنسان تعاونا وثيقا مع قوة كوسوفو في الإجراءات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وحددت منظمة الأمن والتعاون موقعا لإقامة أكاديمية لتدريب الشرطة، ويضطلع حاليا بالأعمال للشروع في تدريب طلبة الشرطة.

٣٤ - ووصل رئيس الفريق المتقدم لفرقة العمل للتعمير التابعة للاتحاد الأوروبي التابع لفرقة العمل من أجل الإعمار إلى بريشتينا في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ للالتقاء بموظفي البعثة والشروع في عملية التخطيط المشترك للتعمير والانتعاش الاقتصادي. ويجري حاليا إيفاد بعثة تقييم الأضرار الأولية التي شكلت بتفويض من الاتحاد الأوروبي.

رابعا - سلطة البعثة واختصاصاتها

٣٥ - عهد مجلس الأمن في قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) إلى الإدارة المدنية المؤقتة بمقاليد السلطة على إقليم كوسوفو وشعبه. وستتولى لذلك البعثة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية ومن بينها إدارة القضاء.

٣٦ - وستحترم البعثة، في اضطلاعها بولايتها في إقليم كوسوفو، قوانين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا المطبقة في الإقليم ما دامت لا تتعارض هذه القوانين مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، أو مع الأنظمة التي يصدرها الممثل الخاص للوفاء بالولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ستحترم الإدارة المدنية المؤقتة للبعثة المؤسسات القائمة ما دامت تتوافق هذه المؤسسات مع ولايتها. وسيجري الدخول في ترتيبات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أجل تيسير أنشطة البعثة في أقاليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خارج كوسوفو.

٣٧ - وستتولى البعثة إدارة أي ممتلكات منقولة أو غير منقولة، بما فيها الأموال والحسابات المصرفية وأي ممتلكات موجودة في إقليم كوسوفو تخص أو تكون مسجلة باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو جمهورية صربيا أو أي من أجهزتها.

٣٨ - وسيتعين على جميع الأشخاص الذين يضطلعون بمهام عامة أو يشغلون منصبا عاما في كوسوفو أن يراعوا، في أدائهم لمهامهم، معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وألا يميزوا ضد أي شخص على أي أساس مثل الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو الانتساب إلى طائفة قومية أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر.

٣٩ - وسيتولى الممثل الخاص ممارسة السلطة الموكولة إلى البعثة وسيتم تمكينه من التنظيم في نطاق مجالات مسؤولياته المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي قيامه بذلك، يجوز له أن يغير أو يبطل أو يوقف العمل بالقوانين القائمة بالقدر اللازم للاضطلاع بمهامه، أو حيثما لا تتماشى القوانين القائمة مع ولاية الإدارة المدنية المؤقتة وأهدافها ومقاصدها.

٤٠ - وسيخول أيضا الممثل الخاص سلطة تعيين أي شخص لأداء مهام في الإدارة المدنية المؤقتة في كوسوفو، بما فيها القضاء، وإبعاد الأشخاص الذين لا يتماشى أداؤهم للخدمة مع ولاية ومقاصد الإدارة المدنية المؤقتة. وتمارس هذه السلطة وفقا للقوانين القائمة، على النحو المشار إليه آنفا، ووفقا لأي أنظمة تصدرها البعثة. وسيسعى الممثل الخاص، في أدائه لمهمته، إلى أن يكفل تمثيل جميع عناصر مجتمع كوسوفو بشكل مناسب وأن يحترم متطلبات وإجراءات التعيينات والترشيحات المنصوص عليها بموجب القانون المحلي. وسيعزز كذلك استقلال النظام القضائي بصفته الضامن لسيادة القانون.

٤١ - وسيقوم الممثل الخاص، في إطار أداء المهام الموكولة إلى البعثة، عند الاقتضاء، بإصدار مراسيم تشريعية في شكل أنظمة. وستبقى تلك الأنظمة سارية إلى أن تلغيها البعثة أو توقف العمل بها قواعد تصدرها سلطة كوسوفو الانتقالية بمجرد إنشائها (انظر الفقرة ١١٤ أدناه).

٤٢ - وفي قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يطلب مجلس الأمن إلى البعثة حماية حقوق الإنسان في كوسوفو وتعزيزها. وستسترشد البعثة، في أدائها لمسؤولياتها، بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا بصفتها الأساس لممارسة سلطتها في كوسوفو. وستقوم البعثة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في جميع مجالات نشاطها، وستعتمد سياسات حقوق الإنسان فيما يتعلق بمهامها الإدارية.

خامسا – هيكل البعثة

٤٣ – للوفاء بأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بفعالية، يتعين على هيكل البعثة أن تنفيذ جميع أنشطتها في كوسوفو تنفيذا متكاملا وبتسلسل قيادي واضح. وستتألف البعثة من أربعة عناصر رئيسية ترأسها الأمم المتحدة (الإدارة المدنية)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الشؤون الإنسانية) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (بناء المؤسسات) والاتحاد الأوروبي (التعمير). وسيعتمد كل عنصر من هذه العناصر على قدرات وخبرات المنظمة الرائدة وكذلك قدرات وخبرات مختلف المنظمات والوكالات الدولية الأخرى. وفي حين ستحافظ المنظمة الرائدة على الاتساق والفعالية، فإنها ستقوم بدمج الهياكل القيادية الخاصة بها.

٤٤ – وسيكون الممثل الخاص للأمين العام، بصفته رئيس البعثة، الموظف المدني الدولي الأعلى مرتبة في كوسوفو. وستكون له أكبر الصلاحيات التنفيذية المدنية التي توخاها وخولها له قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وستكون له أيضا الكلمة الأخيرة في تفسير تلك السلطات. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، سيقوم الممثل الخاص بتيسير العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، بشكل يراعي اتفاقات رامبوييه.

٤٥ – وبالنظر إلى أوجه التعقيد التي تنطوي عليها مهمة البعثة والمهام المتعددة الجوانب التي سيتعين عليها أداؤها، كان لا بد من تعيين نائب رئيسي للممثل الخاص سيقوم بمساعدة الممثل الخاص في توجيه وإدارة البعثة وسيكفل أيضا قيام العناصر الأربعة للبعثة بإيجاد نهج منسق ومتكامل، وسيرأس كل عنصر من العناصر الأربعة نائب للممثل الخاص تعينه المنظمة الدولية ذات المسؤولية القيادية في مجال معين.

٤٦ – وسيكون نواب الممثل الخاص مسؤولين مباشرة أمام الممثل الخاص عن تنفيذ مهامهم وسيكونون مسؤولين أيضا عن كفالة التنسيق الفعال لجميع الأنشطة التي تقوم بها كل من البعثة وشركاؤها، في مجالات المسؤولية التي حددت لهم. وفي حين يكون نواب الممثل الخاص مسؤولين عموما عن الأنشطة التي تقع في نطاق سلطتهم، سيحتفظ الممثل الخاص بالقدرة على توجيه الأنشطة لكفالة تنفيذ المهام الموكولة إلى البعثة تنفيذا متناسقا.

٤٧ – وسيرأس الممثل الخاص لجنة تنفيذية مؤلفة من النائب الرئيسي للممثل الخاص والنواب الأربعة للممثل الخاص. وستساعد اللجنة التنفيذية الممثل الخاص في الوفاء بمسؤولياته وستكون الأداة الرئيسية التي سيراقب عن طريقها تنفيذ أهداف البعثة. وسيشرف، عن طريق اللجنة التنفيذية، على المهام المتصلة بالتكامل الفعلي بين عناصر البعثة، مثل وضع أولويات

التنفيذ وتقسيم المهام إلى مراحل وتعيين المكلفين بالقيام بها وكفالة التنسيق الفعال مع الوكالات الخارجية، وبخاصة قوة كوسوفو، ورسم السياسة العامة للبعثة.

٤٨ - وستتلقى اللجنة التنفيذية المساعدة من فريق للتخطيط المشترك يرأسه النائب الرئيسي للممثل الخاص. وسيتألف فريق التخطيط المشترك من كبار موظفي التخطيط في كل منظمة رائدة. وتتمثل مهمة الفريق أساسا في كفالة انسجام الخطط بين العناصر، وبخاصة الصلات بين أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ وأنشطة التعمير الطويلة الأجل، وكذلك بين الإدارة المدنية المؤقتة وبناء المؤسسات. وستدعى قوة كوسوفو إلى تعيين أحد كبار الممثلين للعمل مع الفريق في المسائل العسكرية والمدنية. وسيدعى ممثلو الوكالات الأخرى إلى الاشتراك عند الضرورة.

٤٩ - وسيكون للممثل الخاص مكتب تنفيذي يرأسه مدير لمساعدته على أداء مهامه. وسيضم المكتب أفرادا من كبار الموظفين لإسداء المشورة إلى الممثل الخاص بشأن المسائل القانونية والسياسية والاقتصادية. وسيكفل كبير مستشارين لحقوق الإنسان الأخذ بنهج يتسم بالمبادرة بشأن حقوق الإنسان في جميع الأنشطة التي تضطلع بها البعثة وسيكفل توافق الأنظمة التي تضعها البعثة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستكون هناك أيضا وحدة استشارية معنية بنوع الجنس لتوفير التوجيه بشأن طريقة تعميم المسائل المتعلقة بنوع الجنس في ولاية مختلف العناصر وأنشطتها الرئيسية. وسيلزم توفير عنصر إداري رئيسي للبعثة لدعمها إداريا ولوجستيا.

٥٠ - وسيرأس مكتب الاتصال العسكري للبعثة كبير الضباط العسكريين الذي سيعمل أيضا تحت إشراف الممثل الخاص. وسيقوم مكتب الاتصال العسكري بنشر الضباط في مقر قوة كوسوفو وعلى مستوى الألوية الإقليمية والمتعددة الجنسيات. وسيقدم ضباط الاتصال العسكري أيضا المشورة العسكرية إلى عناصر البعثة ويساعدون في تقييم المخاطر التي تهدد أمن الموظفين المدنيين الدوليين ويوفرون المشورة بشأن تلك المسائل للبعثة وشركائها.

٥١ - وسيكون للبعثة برنامج رئيسي للإعلام الموحد. وستدعم أنشطتها الإعلامية جميع جوانب ولايتها. وستتألف شعبة الإعلام من مكتب للمدير ومكتب للمتحدث الرسمي ووحدات للإذاعة والتلفزة وإنتاج المطبوعات والمنشورات والإعلام والاتصال الجماهيريين والإنترنت ورصد وسائط الإعلام، وستكون الشعبة مسؤولة بوجه عام عن إدارة مرفق لإنتاج المواد الإذاعية.

٥٢ - ومن المتوقع أيضا أن تكون للبعثة مكاتب اتصال، بما في ذلك ضباط اتصال عسكريون، في سكوبيه وتيرانا، وفي بودغوريكا، رهنا بموافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وسيقدم مكتب الاتصال الموجود حاليا في بلغراد الدعم أيضا إلى البعثة. وستعالج مكاتب الاتصال المسائل التي تؤثر في البعثة وستساعد الممثل الخاص في اتصالاته مع السلطات في تلك العواصم.

سادسا – العناصر الأساسية للبعثة

٥٣ – ستعمل العناصر الأربعة للبعثة، بتوجيه من الممثل الخاص، بشكل متكامل لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك لا يمكن اعتبار توزيع المهام المدرجة أدناه مقصورا على أحد العناصر دون غيره.

ألف – عنصر الإدارة المدنية

٥٤ – ستنقسم مهام الإدارة المدنية للبعثة، تحت قيادة الأمم المتحدة، إلى الإدارات الفنية التالية المبينة أدناه.

١ – الإدارة العامة/الشؤون المدنية

٥٥ – سينشئ عنصر الإدارة المدنية الهياكل الحكومية المتعددة الأعراق اللازمة لتقديم الخدمات العامة بشكل مستدام في أي مكان وحيثما تطلب الأمر.

٥٦ – وستستفيد البعثة إلى أقصى حد من موظفي القطاع العام المهرة السابقين أو الحاليين، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي. وسيدمجون بأسرع ما يمكن في هيكل الإدارة المدنية المؤقتة. وتتمثل المبادئ التوجيهية للإدماج في المقدرة ومستوى الثقة التي يتمتع بها الفرد محليا وفعاليته ونزاهته. ومع المضي في إدماج الموظفين المدربين وتزايد قدراتهم، لا بد من أن يتضاءل مستوى المراقبة التنفيذية اليومية التي تمارسها البعثة.

٥٧ – وستسهم أفرقة صغيرة من الموظفين الدوليين من ذوي الخبرات المهنية في مختلف مجالات الإدارة العامة (من إدارة الخدمات الصحية إلى البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية) في تقديم الخدمات العامة في جميع أنحاء كوسوفو، وستشرف على تنفيذ الخدمات، وستقوم بالإدارة أو بتوجيهها. وسيقدم مستشارون مؤهلون في مجال الخدمات العامة التوجيه فيما يتعلق بتنفيذ السياسات القطاعية في بلديات المنطقة.

٥٨ – وسيقوم موظفو الإدارة العامة التابعون للبعثة في البلديات بالإشراف على تنفيذ توجيهات السياسة العامة، وتقديم تقارير عن فعالية الهيئات المحلية، واستعمال السلطة التنفيذية، حيثما يكون ذلك ضروريا.. وسيقدمون أيضا المشورة إلى قوة كوسوفو وإلى موظفي الهيئات القضائية العاملين في المنطقة.

٥٩ - وفي مجال التعليم، هناك دائما حاجة ملحة إلى المواءمة بين نظامي تعليم ألبان الصرب وألبان كوسوفو. فينبغي أن يقوم ممثلون عن جميع الطوائف بصورة مشتركة، وتحت إشراف الإدارة المدنية وبمشورة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بتحديد المناهج وتوحيد الامتحانات وإقرار الشهادات وتمويل المدارس والإشراف عليها. ويستتبع هذا الاعتراف بكلا نظامي التعليم من حيث وفائهما ببعض المعايير و تكاملهما، حيثما يكون ذلك ممكنا.

٢ - الشرطة

٦٠ - سيحدد هدفان أساسيان النظام والقانون المتعلقين بالبعثة في كوسوفو وهما: تقديم خدمات إنفاذ القانون المؤقت، والإسراع بإنشاء دائرة للشرطة في كوسوفو تتسم بالمصداقية والمهنية والحياد. ولبلوغ هذين الهدفين، ستقوم البعثة بنشر أفراد الشرطة الدولية التي يرأسها مفوض شرطة البعثة الذي سيكون مسؤولا أمام الممثل الخاص من خلال نائب الممثل الخاص للإدارة المدنية المؤقتة. وسيتم نشر أفراد الشرطة الدولية للبعثة في مناطق كوسوفو الخمس. وستتألف من ثلاثة عناصر مستقلة: شرطة مدنية (١ ٠٨٠ ضابطا)، ووحدات خاصة (١٠ وحدات رسمية تتألف كل منها من ١١٥ ضابطا)، وشرطة الحدود (٢٠٥ ضباط). وستتغير مهام العناصر الثلاثة على مدى ثلاث مراحل متباينة.

٦١ - في المرحلة الأولى، ستتولى قوة كوسوفو مسؤولية ضمان السلامة والنظام العامين إلى أن يصبح بمقدور الوجود المدني الدولي الاضطلاع بالمسؤولية في هذا المجال. وفي انتظار انتقال هذه المسؤولية، ستقوم الشرطة المدنية التابعة للبعثة بإسداء المشورة للقوة بشأن المسائل المتصلة بأعمال الشرطة وإنشاء صلات مع الجهات المحلية والدولية المناظرة. وستعمل وحدات الشرطة الخاصة أيضا، تحت سلطة البعثة، على إقامة صلات مع الجهات المحلية والدولية المناظرة وبحماية منشآت الأمم المتحدة، عند الاقتضاء. أما شرطة الحدود التابعة للبعثة فستسدي المشورة لوحدات القوة المتمركزة على الحدود.

٦٢ - وفي المرحلة الثانية، وحالما تتولى البعثة مسؤولية القانون والنظام من قوة كوسوفو، ستضطلع الشرطة المدنية التابعة للبعثة بالمهام العادية للشرطة، وستكون لها سلطة تنفيذية لإنفاذ القانون. وفي ذلك الوقت، سيجري تسليح الشرطة المدنية للبعثة. وإلى أن يتوافر أفراد الشرطة المحلية المدربون من خلال أكاديمية الشرطة في إطار عنصر بناء المؤسسات التابع للبعثة، ستشرع الشرطة المدنية التابعة للبعثة في توفير التدريب في مكان العمل وإسداء المشورة والرصد. وستضطلع وحدات الشرطة الخاصة التابعة للبعثة بمهام المحافظة على النظام العام من قبيل مكافحة التجمهر وتوفير الأمن في المناطق. كما ستقدم وحدات الشرطة الخاصة الدعم للشرطة المدنية التابعة للبعثة وتقوم بحماية منشآت البعثة. وفي ذلك الوقت،

سيكون من الأفضل تحويل أي وحدة شرطة خاصة كانت تعمل سابقا تحت إمرة قوة كوسوفو لكي تصبح تحت سلطة البعثة بغية تجنب وجود وحدتين لهما نفس الولاية في مسرح الأحداث نفسه. وستكفل شرطة الحدود التابعة للأمم المتحدة التقيد بقوانين الهجرة وبالأنظمة الأخرى المتعلقة بالحدود. وستواصل القوة دعم البعثة في هذه الجهود، حسب الاقتضاء.

٦٣ - وسيتم في أسرع وقت ممكن تعيين مجموعة من ضباط الاتصال في المجتمع المحلي ليكونوا بمثابة حلقة الوصل بين الشرطة المدنية للبعثة والسكان، وللمساعدة في تقييم حالة القانون والنظام، ولإظهار مدى التجاوب المحلي المبكر مع مهام الشرطة التي تضطلع بها البعثة. ولن توكل إلى ضباط الاتصال المحليين أي صلاحيات من صلاحيات الشرطة، وسيخضعون للتدريب على المهارات الأساسية وقواعد السلوك في أكاديمية الشرطة. وسيجري استخدامهم بشكل شديد التدقيق لمدة محدودة، وإن كانوا سيؤخذون في الاعتبار على النحو الواجب عند القيام فيما بعد باختيار أفراد للعمل في دائرة شرطة كوسوفو الدائمة.

٦٤ - وستشرع البعثة فورا في إنشاء دائرة شرطة محترفة لكوسوفو بتعيين مرشحين على أساس معايير صارمة للاختيار وإجراء عمليات فحص مستمرة والتثبت من التاريخ الشخصي للمتقدمين. ويجري القيام بذلك بمشاركة بين قيادة الشرطة التابعة للبعثة والأفراد المسؤولين عن أكاديمية الشرطة. وسيتعين أن تمثل في دائرة الشرطة مختلف الجماعات العرقية للمجالس البلدية التي تخدمها. وسيشمل التدريب المقدم للمرشحين المختارين تدريبا أساسيا تنظمه أكاديمية الشرطة، وكذلك تدريبا ميدانيا تحت إشراف وتوجيه الشرطة المدنية للبعثة. وسوف تستمر عملية فحص التاريخ الشخصي لموظفي دائرة شرطة كوسوفو والتقييم النقدي لأدائهم، وسيحتفظ مفوض الشرطة بكامل السلطة التقديرية، تحت سلطة الممثل الخاص، لطرد موظفي دائرة شرطة كوسوفو أو تأديبهم. وستكون للشرطة المدنية التابعة للبعثة، إضافة إلى ذلك، الصلاحية والسلطة للقيام بتحريات مستقلة عما يزعم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان أو غيرها من سوء تصرف من قبل أفراد دائرة شرطة كوسوفو. وستتولى أيضا مسؤولية إقامة هيكل قيادي فعال وواضح لدائرة شرطة كوسوفو وفقا للمعايير الدولية لحفظ النظام على أسس ديمقراطية.

٦٥ - وفي المرحلة الثالثة، وبمجرد أن يتم تدريب واختيار أفراد الشرطة المحلية بقوام كاف على النح المناسب، ستقوم البعثة بنقل المسؤوليات عن القانون والنظام ومهام شرطة الحدود إلى دائرة شرطة كوسوفو. وفي ذلك الوقت، فإن كلا من الشرطة المدنية وشرطة الحدود

التابعتين للبعثة ستعودان إلى ممارسة وظائف التدريب وإسداء المشورة والرصد. وربما ظلت هناك حاجة إلى وحدات الشرطة الخاصة التابعة للبعثة على سبيل الاحتياط.

٣ - الشؤون القضائية

٦٦ - هناك حاجة ملحة إلى أن تكون سيادة القانون في كوسوفو سيادة حقيقية بوسائل منها القيام على الفور بإنشاء قضاء مستقل ومحايد ومتعدد الأعراق. فعمليات التعيين والإقالة والتدريب التي تحركها الدوافع السياسية والتي تتسم بالتحيز العرقي أدت إلى تشكيل هيئة قضائية ليس من بين أعضائها من القضاة والمدعين العامين البالغ عددهم ٧٥٦ في كوسوفو، سوى ٣٠ من ألبان كوسوفو. وقد عجل خروج صرب كوسوفو بانهيار النظام القضائي. ومما يضاعف من الطابع الملح لهذه القضايا عمليات اعتقال المجرمين التي تقوم بها يوميا قوة الأمن الدولية في كوسوفو، وضرورة تقديم المشتبه في ارتكابهم أفظع الجرائم، بما في ذلك جرائم الحرب، إلى العدالة. وهذا هو أحد التحديات الأساسية التي تواجه البعثة. ذلك أن السبيل الوحيد إلى معالجة الشواغل الأمنية القائمة في كوسوفو وبناء الثقة بين عامة الناس إنما يتمثل في إيجاد نظام قضائي مستقل ومتعدد الأعراق يؤدي مهامه على الوجه الأكمل. وحيثما تسنى إقامة العدل، فإن ذلك من شأنه أيضا أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق المصالحة في كوسوفو.

٦٧ - وفي إطار عنصر الإدارة المدنية، سيكون للبعثة مكتب للشؤون القضائية مسؤول عن أربع مجالات أساسية: إدارة المحاكم وخدمات التقاضي؛ والسجون ووضع السياسات القانونية؛ واستعراض وصياغة التشريعات حسبما تقتضيه أهداف وأغراض البعثة؛ وتقييم نوعية القضاء في كوسوفو، بما في ذلك احتياجات التدريب.

٦٨ - ويتطلب إنشاء نظام قضائي مستقل ومتعدد الأعراق إجراءات فورية. فالقضاة والمدعون العامون المعينون من قبل هيئة قضائية للطوارئ سيظلون لفترة مؤقتة يشغلون مناصبهم إلى أن يصبح بوسع لجنة قضائية جديدة أن تضطلع بعملية اختيار على نطاق كوسوفو. ونظرا إلى المعرفة المطلوبة بشؤون النظام القضائي الداخلي، فإن البعثة ستواصل ملء وظائف دائرة القضاء والادعاء بمحترفين يتم تعيينهم من بين المحامين المحليين.

٦٩ - وعموما، ينبغي للقضاة المعينين الجدد أن يتلقوا تدريبا متواصلا، وبخاصة في مجال القانون وتطبيق الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها. وإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم توفير برامج

تدريب فورية ''للبداية السريعة'' في مجال القانون المحلي والدولي للمحامين من ألبان كوسوفو الذين تم تدريبهم إبان وجود ''المؤسسات الموازية'' أو الذين منعوا من ممارسة وظيفتهم في العقد الماضي. وسيضاف إلى هذه الجهود نشر الصكوك الدولية باللغات المحلية.

٧٠ - وستنشئ البعثة أيضا لجنة استشارية تقنية معنية بهيكل وإدارة دائرة القضاء والادعاء. وستقدم هذه اللجنة المشورة بشأن مسائل من قبيل الولاية الإقليمية للمحاكم الموجودة وعبء العمل الملقى على عاتق القضاة والمدعين بهدف الترشيد واحتمال تقليص عدد القضاة والمدعين وتخفيض الأجور. وستتألف اللجنة أيضا من خبراء محليين ودوليين على السواء وستقدم توصيات إلى مكتب الشؤون القضائية في غضون شهرين من إنشائها.

٧١ - وستقوم البعثة، كخطوة أولية، بإعادة إنشاء المحكمة العليا لكوسوفو التي ألغيت في عام ١٩٩١ للاستماع، في جملة أمور، إلى الطعون في قرارات محاكم المقاطعات الخمس الحالية في كوسوفو. وبالمثل سيعاد إنشاء مكتب للمدعي العام.

٧٢ - وسيعيد مكتب الشؤون القضائية التابع للبعثة أيضا نظام السجون وإصلاحه في كوسوفو في إطار قانوني وعملي يتماشى مع المعايير الدولية للسجون. ونظرا إلى هجرة معظم موظفي السجون ونقل السجناء إلى مرافق في صربيا والجبل الأسود، فإن السجون في كوسوفو فارغة تماما في الوقت الحاضر. وستقوم البعثة بتعيين واختيار وتدريب موظفين جدد وكذلك موظفين سابقين بهذه السجون وبتطبيق أعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بالسجون وحقوق الإنسان. وكخطوة عاجلة، سيجرى تقييم شامل للسجون الموجودة وستنشر مجموعة أولية من حراس السجون لسد الفراغ الحالي.

٧٣ - ويعتبر إنشاء رابطات مستقلة للقضاة والمدعين العامين في كوسوفو ضمانة مؤسسية إضافية وجوهرية لبناء جهاز قضائي مستقل وتمتينه. وفي الوقت نفسه، سترعى البعثة إحياء رابطة محاميي كوسوفو للمساعدة على تحديد القدرات القانونية وبنائها وتقديم المزيد من الدعم لإنشاء جهاز قضائي فعال.

٧٤ - كما أن البعثة تعتزم وضع خطة للمساعدة القضائية لتيسير الاستفادة المتكافئة من القضاء وكفالة تقديم المساعدة القانونية، حيثما اقتضى الحال، وبخاصة في قضايا الملكية والقضايا المتعلقة بجرائم الحرب الأهلية التي قد تشكل جزءا مهما من مجموع القضايا في المستقبل القريب. وسيتعزز هذا المجهود بنشر معلومات عن النظام القانوني بصفة عامة والحقوق القانونية للأفراد، بصفة خاصة.

٧٥ - وستشرع البعثة في عملية إدخال تعديلات على التشريعات الحالية في كوسوفو حسب الحاجة، بما في ذلك القوانين الجنائية والقانون المتعلق بالشؤون الداخلية والقانون

المتعلق بالسلامة العامة والنظام العام، على نحو يتفق وأهداف قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

٧٦ - وستعالج البعثة على وجه الأولوية مشكلة تحديد هوية جميع الأشخاص في كوسوفو وإصدار وثائق خاصة بهم، ولا سيما العائدون والمشردون داخليا. وستساعد هذه العملية في صون القانون والنظام وتيسير استعادة الخدمات الاجتماعية والمساعدة على حل عدد من المشاكل القانونية المحتملة، بما في ذلك حقوق الملكية. وستحاول البعثة على سبيل الأولوية تحديد مكان وجود الوثائق الرئيسية وكذلك السجلات والمحفوظات والاحتفاظ بها في مكان آمن. وستصبح إعادة إصدار الوثائق الإلزامية أمرا حاسما في عمليات تسجيل المقترعين والانتخابات. وستحتاج البعثة إلى إنشاء فريق من الخبراء الدوليين والوطنيين للاضطلاع بهذه المهام. وسيكون من شأن معالجة القضايا المتصلة بالوثائق أن يشكل أيضا أحد تدابير بناء الثقة والمصالحة لأن ذلك سيتناول مشكلة المهاجرين غير القانونيين، ويبدد مخاوف سكان كوسوفو الذين تم الاستيلاء على سجلاتهم ومستنداتهم الشخصية أو مستندات الملكية الخاصة بهم أو إتلافها.

٧٧ - وقد وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الملكية في كوسوفو سواء قبل النزاع العسكري أو في أثنائه أو بعده. وثمة مؤشرات تدل على إجراء معاملات غير قانونية تتعلق بالملكية في السنوات السابقة لنشوب النزاع عانى فيها التمييز ألبان كوسوفو. وقد أدت العودة السريعة لألبان كوسوفو والحاجة إلى أماكن إقامة بديلة لأولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم، وكذلك تشرد أعداد كبيرة من السكان الصرب، إلى ارتفاع في عدد حالات انتهاك حقوق الحيازة وشغل الملكية. وقد وردت أنباء عن شغل غير قانوني للأراضي والممتلكات في المناطق التي غادرها السكان المحليون من ألبان وصرب، وكذلك مؤشرات على أن مجموعات إجرامية قد تكون بصدد الاستيلاء على مساكن وممتلكات خالية في انتهاك صارخ للحقوق المشروعة للمالكين والشاغلين الأصليين.

٧٨ - إن استمرار هذه الأحداث يزيد من تفاقم الانقسامات وسيعيق جهود بناء السلم وإنشاء مؤسسات ديمقراطية في كوسوفو. إن فقدان السجلات وإجراء معاملات غير قانونية تتعلق بالملكية، في السنوات الأخيرة، يحولان دون اتسام عملية استرداد الملكية بالشفافية. وستنشئ البعثة، بدعم من منظمات ووكالات دولية أخرى، سجلا موحدا للمطالبات بالملكية، وستصلح التدابير القانونية المتعلقة بالملكية التي اتخذت في السنوات الأخيرة والتي تميز بأي شكل من الأشكال ضد أي مجموعة من المجموعات العرقية، وستعيد أيضا بناء سجلات الملكية والكشوفات العقارية. وستنشئ البعثة كذلك محكمة للنظر في النزاعات بشأن الملكية.

باء – عنصر بناء المؤسسات

٧٩ – ستتضمن المهام المتعلقة بعنصر بناء المؤسسات التابع للبعثة،الذي ستقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور الريادة فيه، مساعدة شعب كوسوفو على تدعيم قدرة المؤسسات المحلية والمركزية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. وستتضمن أيضا تنظيم الانتخابات. وبالنظر إلى ما شهدته المنطقة من أحداث مؤخرا، فإن الأمر سيتطلب كثيرا من العمل لوضع لبنات مجتمع ينعم بالحرية والتعددية وتعدد الأعراق.

١ – إقامة الديمقراطية وبناء المؤسسات

٨٠ – ستعمل البعثة على وجه الأولوية القصوى مع منظمات دولية أخرى لتحديد احتياجات المديرين المدنيين المحليين وتزويدهم بما يحتاجونه من تدريب بأسرع وقت ممكن. وستعمل أيضا على تيسير توعية المواطنين بالتغيرات الاجتماعية والسياسية في كوسوفو وإشراكهم فيها عن طريق تعزيز إنشاء مجموعات محلية خاصة بالمواطنين والنساء والشباب والجمعيات المهنية والثقافية وغيرها. وسيتم الاحتفاظ بالهياكل القائمة إلى أقصى حد ممكن. وستضطلع البعثة أيضا ببرامج لتيسير الظروف التي تدعم هياكل الأحزاب السياسية المتعددة والتنوع السياسي ومناخا سياسيا ديمقراطيا صحيا.

٨١ – وستضع البعثة على المدى الطويل نهجا متكاملا لتعزيز هياكل الحكم من خلال تدريب المسؤولين الحكوميين والموظفين التنفيذيين والإداريين على أساليب الحكم الديمقراطي.

٨٢ – وستتاح للبعثة فرصة لم يسبق لها مثيل بإرساء القاعدة اللازمة لإقامة وسائط إعلام ديمقراطية ومهنية في كوسوفو. ففي الوقت الحاضر، هناك نقص خطير في المعلومات الموضوعية. وبينما توجد بضع صحف قيد التداول في كوسوفو، هناك شبه فراغ في مجال الصحافة الإلكترونية. وستدعم البعثة قيام وسائط إعلام مستقلة وسترصد الامتثال لمعايير وسائط الإعلام الدولية. وسيعين ممثلي الخاص لجنة تنظيمية لوسائط الإعلام تتولى ترتيب نطاق الترددات ووضع مدونات سلوك للإذاعة والصحافة وإصدار التراخيص.

٨٣ – وستشجع البعثة، في سياق مواجهة التحدي المتمثل في دعم إنشاء وسائط إعلام مستقلة في كوسوفو، على إقامة ثقافة لوسائط الإعلام تستند إلى مبادئ ديمقراطية. ولوضع إطار لهذا الغرض، ينوي ممثلي الخاص إنشاء مجلس لوسائط الإعلام المستقلة سيضم ممثلين عن

هذه الوسائط وعن المجتمع المدني. وسيحدد المجلس، في جملة أمور، الأولويات المتعلقة بإعادة بناء الهياكل الأساسية لوسائط الإعلام.

٢ - الانتخابات

٨٤ - تتولى البعثة، وفقا للفقرة ١١ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتم التوصل إلى تسوية سياسية. وهذا يشمل إجراء انتخابات والإشراف على تطور تلك المؤسسات. وستضطلع البعثة، من أجل تهيئة بيئة تمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأعراق، بأنشطة واسعة النطاق تتعلق ببناء الثقة والمصالحة واستعادة المنظمات والمؤسسات السياسية الديمقراطية. ومن العناصر الأساسية في هذه العملية وضع وتنفيذ عملية تسجيل شاملة للمقترعين، تكون على صلة وثيقة بعملية تحديد هوية المواطنين. وسيكون من الضروري كذلك إجراء إحصاء لمواطني كوسوفو المقيمين في المقاطعة، وكذلك اللاجئين والمشردين. وسيشكل ذلك تحديا هائلا نظرا للمدى الذي بلغه التشرد وإتلاف السجلات العامة.

٣ - حقوق الإنسان

٨٥ - ستضع البعثة، بغية تعزيز سيادة القانون في كوسوفو، آليات لكفالة عمل الشرطة والمحاكم والمحاكم الإدارية وهياكل قضائية أخرى، وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بالعدالة الجنائية وحقوق الإنسان. وستوضع أي شواغل في هذا الصدد، حسبما يكون ذلك مناسبا، أمام نظر الشرطة المدنية التابعة للبعثة أو مكتب الشؤون القضائية أو اللجنة المستقلة المعنية بالتعيينات القضائية.

٨٦ - وستكفل البعثة أيضا وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة دون عراقيل إلى مرافق الاحتجاز في كوسوفو. وسيتم رصد معاملة المحتجزين ومستوى مرافق السجون وإدارة هذه المرافق للتحقق من امتثالها للمعايير الدولية. وستكفل البعثة كذلك تحديد مرافق الاحتجاز غير القانونية في كوسوفو، وحلها فيما بعد.

٨٧ - وسيكون للبعثة نواة مكونة من مستشارين ومراقبين لشؤون حقوق الإنسان يمكنهم الوصول دون عراقيل إلى جميع أنحاء كوسوفو للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وضمان معالجة الشواغل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال الأنشطة الكلية للبعثة. وسيقدم مراقبو حقوق الإنسان إلى الممثل الخاص من خلال نائب الممثل الخاص المكلف ببناء المؤسسات، تقريرا عن النتائج التي يخلصون إليها. وستتاح تلك النتائج للجمهور على نحو

منتظم ويجري تقاسمها، حسبما يكون ذلك مناسبا، مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتشاور مع مفوضية حقوق الإنسان. وستوفر البعثة تنسيق الإبلاغ والقدرة على الاستجابة.

٨٨ - ويعتبر عدم معرفة أماكن وجود أفراد الأسر المفقودين خلال النزاع إحدى مشاكل حقوق الإنسان الأكثر صعوبة في كوسوفو. ووقعت أيضا حوادث اختطاف بعد انتهاء النزاع. ولذا، ستدعم البعثة جهود لجنة الصليب الأحمر الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا المنصبة على هذه المسألة، وسيستخدم ممثلي الخاص سلطته التنفيذية للتدخل مباشرة، عند اللزوم، بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. وستبذل البعثة أيضا جهودا لبناء القدرات المحلية لحقوق الإنسان ودعمها، استنادا إلى التجربة المكتسبة داخل المجتمع المدني لكوسوفو.

٨٩ - ومع التسليم بأن وجود نظام قوي لحماية حقوق الإنسان يمنح آليات سهلة المنال وفورية للنظر في الإجراءات غير القضائية وتقويمها والطعن فيها، فستنشأ مؤسسة أمين للمظالم في كوسوفو. وستتلقى هذه المؤسسة، في جملة أمور، شكاوى تتعلق، إن وجدت، بإساءة استعمال السلطة من طرف الإدارة المدنية المؤقتة أو أي مؤسسات محلية ناشئة أو أي جهات فاعلة غير تابعة للدولة تدعي ممارسة السلطة. وستتألف أمانة المظالم من أمناء مظالم وطنيين يدعمهم موظفون فنيون وطنيون ودوليون.

٩٠ - ويتمتع أمين المظالم الذي سيعينه ممثلي الخاص باختصاص النظر في الادعاءات التي يقدمها أي شخص أو كيان في كوسوفو بشأن انتهاك حقوق الإنسان. وستكون له السلطة في إجراء تحقيقاته الخاصة، سواء بمبادرة منه أو استجابة لادعاء يتقدم به أي شخص أو كيان. وستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الانتهاكات، بوسائل منها التدخل مباشرة لدى السلطات المعنية، التي سيطلب إليها الرد في غضون مدة زمنية يحددها أمين المظالم. وسيقدم أمين المظالم توصيات إلى هذه السلطات، بما في ذلك توصيات عن توافق القوانين والأنظمة الوطنية مع المعايير المعترف بها دوليا. وسيقدم أمين المظالم تقريرا منتظما إلى ممثلي الخاص ويتيح نتائجه للجمهور.

جيم - العنصر الإنساني

٩١ - ستتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة العنصر الإنساني. وسيعتمد نجاح الجوانب الإنسانية في عملية كوسوفو على كيفية إجراء تقييم سريع ودقيق وواضح للاحتياجات وترجمته إلى عمل باستخدام الأموال المقدمة من الدوائر الدولية المانحة. ويعتبر تنسيق الأنشطة الإنسانية تنسيقا وثيقا مع الأنشطة المخصصة للإعمار أمرا أساسيا.

١ - المساعدة الإنسانية

٩٢ - تتمثل الأولوية بالنسبة للمجتمع الإنساني في كفالة إتاحة المأوى والغذاء والمياه النقية والمساعدة الطبية وفرص العمل الكافية للاستجابة لاحتياجات الأعداد المتزايدة من العائدين داخل كوسوفو نفسها. وتقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة أيضا، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، بإعداد برامج لتأهيل المنطقة وتعميرها وتنميتها على أمد أطول.

٩٣ - وخلال الأسابيع المقبلة، ستعد المفوضية وتنفذ استراتيجية حماية لتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا إلى الحماية، وكذلك اللاجئين الكرواتيين الصرب والأقليات العرقية الصربية والغجرية في كوسوفو. وسيوجه تنسيق البرامج الإنسانية أيضا إلى الإصلاحات الملحة والضرورية للهياكل الأساسية وإلى جهود إعادة البناء في الأجل القصير ضمانا لاستعداد العائدين والسكان بوجه عام لمواجهة فصل الشتاء الوشيك. وستعمل المفوضية أيضا على تأمين نقل وتوزيع المواد التي ستستخدم لتوفير المأوى للعائلات التي دمرت مساكنها تدميرا كبيرا.

٩٤ - وسيعمل الاتحاد الدولي لمنظمات الصليب الأحمر، بمساعدة تكميلية من المنظمة الدولية للهجرة، مع هيكل الصليب الأحمر في كوسوفو لدعم الأنشطة الرامية، على مدى أطول، إلى إصلاح الخدمات الصحية والزراعة وشبكات المياه في القرى والتدريب في المستشفيات والدعم النفسي والاجتماعي.

٩٥ - وسيواصل برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية تقديم إمدادات غذائية من المخزونات الموجودة في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهما يقومان بإنشاء خط إمدادات من تسالونيكي إلى كوسوفو عبر سكوبيه. وتقدم الإمدادات اليومية من الخبز أيضا من كيوك في ألبانيا إلى دياكوفيكا في كوسوفو الغربية.

٩٦ - وقد شرعت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية في توزيع مجموعات من الأدوية في جميع أنحاء كوسوفو.

٩٧ - وتقيم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الوقت الراهن الاحتياجات الزراعية في الأشهر المقبلة. وستوفر للمزارعين الوسائل الكفيلة بتمكينهم من حماية المواشي والاستعداد للزراعة في فصل الخريف.

٩٨ - وسيعتمد نجاح العملية الإنسانية وكفاءتها على اتباع نهج منسق ومتسق. وتحقيقا لهذا الغرض، أنشأت مفوضية اللاجئين وحدة للتنسيق بين الوكالات بدعم مباشر من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة.

٢ - الأعمال المتعلقة بالألغام

٩٩ - سيخطط مركز الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام الأنشطة المتعلقة بالألغام وسيقوم بمهمة نقطة الاتصال والتنسيق بين مختلف الشركاء في الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك قوة كوسوفو ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات التجارية. وفي مرحلة الطوارئ الأولية، سيركز المركز على الأعمال المتعلقة بالألغام التي تدعم الإغاثة الإنسانية وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم ونشر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويشمل ذلك إعداد نظام لإدارة المعلومات لقاعدة بيانات الأعمال المتعلقة بالألغام، وتحديد نطاق التمديد الناشئ عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتعبئة الموارد للأعمال المتعلقة بالألغام، وإجراء التخطيط والاتصال في الأعمال المتعلقة بالألغام مع القوة، وتخطيط وتنسيق الجهود الرامية إلى توفير الموارد للأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام، دعما لخطة العودة التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأخرى.

١٠٠ -وفي الأجل الأطول، سينسق المركز دعم الأعمال المتعلقة بالألغام لإعادة بناء كوسوفو؛ وسيساعد السلطات المحلية في إعداد خطة شاملة ومتكاملة للأعمال المتعلقة بالألغام، وسينشر ويدير ويجمع المعلومات عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، وسيعد المعايير الفنية ومعايير السلامة، وسيضطلع بمهام إدارة التحقق من الجودة. وسيدرس المركز، وهو يضطلع بهذه الوظائف، جدوى استخدام القدرات المحلية والقدرات الأخرى في الأعمال المتعلقة بالألغام ويحتفظ بخيار التعاقد لهذا الغرض. وسينسق المركز أيضا مسحا أوليا للتهديد الناشئ عن الألغام والذخائر غير المنفجرة يشمل جميع أنحاء كوسوفو، وسيضع أولويات لتخصيص الموارد المتاحة والمتوقعة للأعمال المتعلقة بالألغام. وسيحول نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام، الذي أقيم في مقر قوة الأمن الدولية، إلى مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام حالما يصبح هذا المركز جاهزا للعمل تماما.

دال - عنصر التعمير

١٠١ -تلتزم البعثة بتوطيد السلام وتعزيز الازدهار في كوسوفو وتسهيل وجود حياة اقتصادية تتيح آفاقا أفضل للمستقبل. وفي الفقرة ١١ (ز) من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كلف مجلس الأمن البعثة بدعم إعادة بناء الهياكل الأساسية الرئيسية وغيرها من النظم الاقتصادية والاجتماعية. وسيتولى الاتحاد الأوروبي قيادة هذا العنصر من البعثة.

١٠٢ - وستكون الأعمال الرئيسية لعنصر التعمير هي التخطيط لتعمير كوسوفو ورصده، وإعداد وتقييم سياسات عامة في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي، والتنسيق بين شتى المانحين والمؤسسات المالية الدولية لكفالة توجيه كامل المساعدة المالية صوب الأولويات التي تحددها البعثة. وحيث أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية سيكون لها تأثير في كثير من الحالات في أعمال العناصر الأخرى في البعثة، فمن المهم التنسيق بشكل سليم بين هذه السياسات في إطار البعثة.

١٠٣ - وسيسعى الممثل الخاص إلى إيجاد اقتصاد قابل للاستمرار قائم على السوق وتطوير نهج شامل إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو، مع أخذ جملة أمور في الاعتبار منها ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. ووفق توجيهاته، ستقوم البعثة بالتشاور مع ممثلي المجتمعات المحلية الكوسوفية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وستلتمس المشورة والتوجيه من المؤسسات المالية الدولية من أجل وضع برنامج شامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو. وسيضع ذلك البرنامج الإطار المؤسسي الذي سيسود المنطقة في الأجل المتوسط وسيضع تفاصيل إجراءات السياسة العامة المتمشية معه.

١٠٤ - وعلى سبيل الأولوية العاجلة، ستقوم البعثة بتقييم شامل للهياكل والقدرات القانونية والمالية والضريبية القائمة من أجل وضع سياسات للانتعاش والتنمية والإدماج مستقبلا في اقتصاد إقليمي موسع ومعافى في جنوب شرق أوروبا. ومما ستشمله هذه السياسات قضايا التجارة والقضايا النقدية ونظاما مصرفيا.

١٠٥ - وسيجري تعمير كوسوفو وإنعاشها الاقتصادي على ثلاث مراحل متداخلة ستشمل الإغاثة الإنسانية العاجلة والتعمير والتأهيل وإقامة اقتصاد السوق القابل للاستمرار ونظام اجتماعي منصف.

١٠٦ - وبالإضافة إلى التدابير الإنسانية التي تظل ضرورة ملحة، يتطلب إصلاح الخدمات والهياكل الأساسية (الطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي والتثقيف الصحي) اهتماما عاجلا. وفي هذا الصدد، يعتبر وضع برنامج طوارئ للإنفاق على المرتبات والمصروفات المتكررة للخدمات الضرورية في الإدارة المدنية المؤقتة ملحا بصفة خاصة إلى حين وضع نظام لتوليد الدخل. وتتضمن الاحتياجات الأخرى ذات الأولوية في الأجل القصير إعادة بدء الأنشطة الاقتصادية المحلية (بما في ذلك تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) واستعادة نظم الحماية الاجتماعية.

١٠٧ - وريثما يتم وضع الصيغة النهائية لبرنامج لتثبيت الاستقرار والتنمية، سيكون من الأهمية القصوى أن تبدأ أنشطة تقديم الخدمات الأساسية والدعم هذه بأسرع ما يمكن وأن تستهدف السكان المقيمين والعائدين والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات المتأثرة بالحرب والضعيفة على السواء. وينبغي تحديد هذه الأنشطة القصيرة الأجل وتخطيطها وتنفيذها بالاقتران بتدابير لإعادة التوطين وإنشاء هياكل إدارة مدنية مؤقتة وأنشطة إقامة المؤسسات.

١٠٨ - وستشمل المشاريع من فئة الأجل الطويل الاستثمار في الهياكل الأساسية الرأسمالية وكذلك الاستثمار في تنمية الموارد البشرية. وستختار هذه المشاريع على أساس تقييمات للإمكانية الكامنة فيها لتوليد الدخل مستقبلا تجريها المؤسسات المالية الدولية أو مؤسسات دولية أخرى ملائمة. وسيحصل على الدعم المالي من المساعدات التي تقدمها جهات مانحة أجنبية في المقام الأول ومن مصادر محلية، بما في ذلك تحصيل الإيرادات العامة. وعلى سبيل الأهمية العامة، ينبغي أن تأخذ المساعدة المالية الأجنبية في الاعتبار حجم كوسوفو وقدرتها الاستيعابية من الناحية الاقتصادية. فقد تشكل تدفقات الأموال الضخمة بشكل غير متناسب خطر تشويه هيكل اقتصاد كوسوفو.

١٠٩ - وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية، ستنظم الجماعة الأوروبية والبنك الدولي مؤتمرا تمهيديا للجهات المانحة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ لتلبية احتياجات الإغاثة واحتياجات التعمير العاجلة. وسيتبع ذلك في الأشهر القادمة مؤتمرات لإعلان التبرعات من الجهات المانحة لتلبية احتياجات التعمير.

سابعا - الاستراتيجية العامة

١١٠ - ستضطلع البعثة بأعمالها على خمس مراحل متكاملة. وستركز المرحلة الأولى على إقرار وتوطيد سلطة البعثة وإنشاء هياكل إدارة مؤقتة تديرها البعثة. ولكفالة المشاركة منذ البداية، ستنشأ هيئات استشارية محلية على المستويين السياسي والتنفيذي. وسيجري الإسراع في نشر ضباط اتصال الشرطة المدنية الدولية مع وحدات الأمن العام التابعة لقوة كوسوفو. كما ستعطى أولوية رئيسية لتقديم المساعدة الطارئة إلى اللاجئين العائدين والمشردين داخليا، وللبدء مبكرا في إعادة بناء المأوى لضمان الانتهاء من ذلك قبل حلول الشتاء. وسيجري إصلاح الخدمات العامة الأساسية وصيانتها والقيام بأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تدريب الشرطة ورجال القضاء.

١١١ -وستقوم البعثة أيضا بوضع خطة ذات مراحل للانتعاش والتنمية الاقتصاديين. وسيلزم قيامها بتحديد أولويات الإنفاق واضعة نصب عينيها احتياجات التعمير والاحتياجات الاجتماعية على حد سواء وكذلك أنسب الطرق لتقسيم المسؤولية بين السلطات المركزية والسلطات المحلية. وستمثل إيرادات الجمارك أحد أهم مصادر التمويل لتغطية النفقات العامة في الأجل القصير. وحالما تستطيع البعثة نشر موظفي الجمارك المدنيين على الحدود الدولية لكوسوفو، ستبدأ في تحصيل إيرادات الجمارك لاستعمالها في تغطية احتياجات الإنفاق العام لكوسوفو.

١١٢ -وستستهدف البعثة إقامة ومواصلة اقتصاد صامد يقوم على توفير احتياجاته بشكل ذاتي ويشمل، في جملة أمور، المالية العامة والتبادل التجاري والتجارة والسياسات العامة المتصلة بالعملة والنقد والجمارك والمسائل الضريبية والمصرفية.

١١٣ -وحالما تتحقق ظروف الاستقرار الأساسي، ستوجه المرحلة الثانية من جهود البعثة نحو إدارة الخدمات والمرافق العامة الاجتماعية وترسيخ سيادة القانون. وستواصل البعثة تشجيع إحياء النشاط السياسي القائم على التمثيل العام وإحياء حرية التعبير عن الآراء السياسية بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة لتكوين هياكل الأحزاب السياسية. وسيشجع أيضا تعزيز وترسيخ المجتمع المدني من خلال القيام، في جملة أمور، بإحياء وسائط الإعلام المطبوعة والمسموعة وتشجيع المصالحة على صعيد القواعد الشعبية. وستستهدف هذه الجهود تشجيع قيام العلاقات المتسمة بالوفاق بين جميع الطوائف العرقية في كوسوفو. وفي هذه المرحلة، من المتوقع أن تبذل جهود كثيفة لبناء الهياكل الاقتصادية الأساسية مثل نظم المدفوعات ونظم المالية العامة وقيود الميزانية الصارمة، وتجديدها حيثما أمكن، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجعل جهود تقديم المساعدة من جانب الجهات المانحة فعالة ومستدامة. وخلال الخطوات الأخيرة من المرحلة الثانية، من المتوقع أن يكون بالاستطاعة بدء النقل المؤقت للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالإدارة والمهام التنظيمية المتصلة بقطاعات محددة من قبيل الصحة والتعليم على الصعيد المحلي وربما على الصعيد الإقليمي. وستبدأ أيضا الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات.

١١٤ -وعندما يحرز قدر كاف من التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة للمرحلة الثانية، ستنتقل البعثة إلى المرحلة الثالثة. وسيكون التركيز في هذه المرحلة على إنهاء الأعمال التحضيرية للانتخابات وإجراء هذه الانتخابات لما يمكن أن يسمى بسلطة كوسوفو الانتقالية. وسيتطلب ذلك قيام البعثة بكفالة ما يلزم من ظروف مسبقة ضرورية للتعبير في حرية ودون قيود عن الآراء السياسية ومن أجل حرية التجمع وإجراء المرشحين والأحزاب

للحملات الانتخابية، بما في ذلك من خلال فرص الوصول المتساوية لوسائط الإعلام. وسيتضمن ذلك أيضا قيام البعثة بإدارة أو إجراء تسجيل الناخبين والتدريب على العمليات الانتخابية ورصد الأصوات وعدها. وخلال هذه المرحلة، سيستمر الإحياء الإداري والاقتصادي ويترسخ. ومن المتوقع أيضا أن يحل توليد الإيرادات المحلية بشكل مطرد محل تقديم المساعدة الدولية. ومن المرتأى أنه سيجري خلال هذه المرحلة من أعمال البعثة تكثيف الجهود الرامية إلى تسهيل العملية السياسية التي تستهدف تحديد المركز المقبل لكوسوفو، مع أخذ اتفاقات رامبوييه في الاعتبار.

١١٥ - وفي المرحلة الرابعة، ستشرف البعثة على ممثلي كوسوفو المنتخبين في جهودهم الرامية إلى تنظيم وإقامة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي الديمقراطي المستقل ذاتيا وستساعد في ذلك، حسب الضرورة. وبعد إقامة تلك المؤسسات، ستقوم البعثة بنقل سلطاتها الإدارية المتبقية، مع الإشراف على ترسيخ المؤسسات المؤقتة المحلية لكوسوفو وتدعم ذلك.

١١٦ - وتتوقف المرحلة الخامسة الختامية على إيجاد تسوية نهائية وعلى ما يرد بها من شروط. وكما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ (و) من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تتولى البعثة الإشراف، في مرحلة نهائية، على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية.

ثامنا - ملاحظات

١١٧ - وضع اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ونشر قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نهاية فصل مأساوي في تاريخ شعب كوسوفو. والمهمة التي يواجهها المجتمع الدولي هي مساعدة شعب كوسوفو على إعادة بناء حياته وتضميد الجروح الناتجة عن النزاع. وستكون المصالحة عملية طويلة وبطيئة. وسيلزم الصبر والمثابرة كيما تتحقق.

١١٨ - والمفهوم المبين بإيجاز في هذا التقرير لتنفيذ هذه الولاية العسيرة هو مفهوم مبتكر. فستعمل أربع منظمات ووكالات دولية جنبا إلى جنب في عملية واحدة تحت قيادة واحدة. ولن يكون باستطاعة أي منها تغطية المجموعة الكبيرة من الأنشطة المعقدة المختلفة بمفردها. فإنشاء إدارة مؤقتة وتوفير الإغاثة الإنسانية وبناء المؤسسات الديمقراطية وإعادة بناء اقتصاد بأكمله هي مهام تتجاوز اختصاص وقدرات مجرد منظمة واحدة. إن تعاون الوكالات الرائدة وغيرها من المنظمات التي ستساهم في العناصر الأربعة سينشئ سابقة للمستقبل.

١١٩ - وخلال الفترة الانتقالية، ستسعى البعثة إلى القيام، بالتعاون مع قوة كوسوفو، بتعزيز جو من الأمن والسلامة يمكن جميع اللاجئين والمشردين داخليا، بصرف النظر عن أصلهم العرقي، على العودة بحرية إلى ديارهم والمعيشة فيها في ظل ظروف تحترم فيها المعايير العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وستسعى، إضافة إلى ذلك، إلى تهيئة ظروف تسود فيها الأوضاع الطبيعية في كوسوفو يمكن لجميع السكان أن يتمتعوا في ظلها بمزايا الديمقراطية والحكم الذاتي. وستكفل البعثة في مرحلة مبكرة اشتراك الزعماء المحليين في الإدارة المؤقتة من خلال مجلس كوسوفو الانتقالي واللجان الاستشارية المشتركة القطاعية ولا يمكن استبعاد أي فرد من هذه العملية. وأنا أحث بشدة جميع الطوائف والأطراف العرقية في كوسوفو على إظهار ضبط النفس والتسامح والتعاون التام مع المجتمع الدولي في تنفيذ المهام المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأود تذكيرها بأنه ليس هناك سبيل مشروع إلى أي تسوية سياسية مقبلة لكوسوفو إلا عن طريق الآليات المرتآة في قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأحث أيضا حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التعاون التام مع أحكام ذلك القرار.

١٢٠ - لقد كلف مجلس الأمن الأمم المتحدة بتحد لم يسبق له مثيل في كوسوفو. ولمجابهة هذا التحدي وإنجاز المسؤوليات المنوطة بالمنظمة، سيلزم على الفور موارد مالية كبيرة وعدد كبير من الأفراد، بما في ذلك خبراء في مختلف الميادين. وكما وضح في مواضع سابقة من هذا التقرير، ما زالت الحالة في الميدان في بعض المناطق متوترة، ويساورني القلق بصفة خاصة إزاء استمرار مضايقة جماعات الأقلية في كوسوفو وافتقارها إلى الأمن. ومما لا شك فيه أن النشر الكامل لأفراد قوة كوسوفو والبعثة سيسهم في تخفيف هذه التوترات. ولكي يتسنى خلق مناخ من القانون والنظام، يجب أن تقوم البعثة على وجه السرعة بنشر الشرطة الدولية في جميع أنحاء كوسوفو. وأنا أثني على الحكومات التي قدمت أفراد أمن الشرطة لهذا الغرض وأناشد غيرها من الدول الأعضاء القيام بشكل عاجل بوضع أفراد من الشرطة تحت تصرف البعثة. ووصول هؤلاء الأفراد في وقت مبكر ضروري إذا أردنا القضاء على الميل نحو انعدام سيادة القانون الذي أخذ يشتد في بعض المناطق. وأنا أعول أيضا على دعم مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

١٢١ - وإذا أردنا النجاح في ترسيخ سيادة القانون كأساس لبناء المؤسسات الديمقراطية، فمن الحيوي أيضا القيام على وجه السرعة بإحياء النظم القضائية الجنائية لكوسوفو. فالمصالحة لن تبدأ حتى يقدم إلى العدالة المشتبه في ارتكابهم لأخطر الجرائم، وبخاصة جرائم الحرب. وإنني أناشد الدول الأعضاء أن تضع تحت تصرف البعثة موارد كافية من الأفراد والخبراء لتلبية الاحتياجات الضخمة في هذا المجال.

١٢٢ - إن الدعم المالي الكبير والقائم على الالتزام من جانب الدوائر المانحة سيمكن وكالات الإغاثة من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها في كوسوفو. وسيقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غضون فترة قصيرة للجهات المانحة نداء موحدا مشتركا بين الوكالات يبين بإيجاز احتياجات التمويل اللازمة لتمكين الوكالات وشركائها من المضي قدما في تنفيذ العمليات الإنسانية في كوسوفو. والاحتياج الإنساني ذو الأولوية في هذه المرحلة هو إصلاح المأوى. ويجب أن تبدأ الجهود على الفور إذا أريد حماية السكان الذين خربت منازلهم أو دمرت خلال الحرب من الشتاء القادم.

١٢٣ - وإلى جانب المساعدة الإنسانية، ثمة مجموعة كبيرة من الاحتياجات العاجلة المختلفة في أعقاب نزاع كوسوفو. وأهم هذه الاحتياجات هو دفع المرتبات المحلية في القطاع العام. وإنني أثني على الحكومات التي قامت فعلا بتوفير تمويل من أجل دفع المرتبات وأناشد غيرها من الدول الأعضاء إتاحة الموارد اللازمة التي تزيد عن ذلك كثيرا. وإذا لم نستطع تغطية هذا الاحتياج، فسنواجه انهيارا في القطاع العام في كوسوفو يترتب عليه آثار ضخمة بالنسبة للنظام الاجتماعي ويعرض نجاح الإدارة المؤقتة للخطر. وستكون هناك أيضا حاجة إلى التزام طويل الأجل في مجال التعمير والتجديد. وثمة صندوق استئماني منشأ في مكتب الممثل الخاص للأمين العام سيوفر مرفقا مؤقتا يمكن من خلاله تغطية هذه الاحتياجات. وإنني أثني على الحكومات التي تبرعت بالفعل لهذا الصندوق وأناشد غيرها من الدول الأعضاء أن تتيح بشكل عاجل الموارد اللازمة.

١٢٤ - ولكي يتسنى تحقيق هذه الغايات، فمن الضروري أن تعمل جميع عناصر البعثة بشكل متكامل تماما وأن تتحدث بصوت واحد. ويجري حاليا مواصلة المشاورات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن طرائق اشتراكها في الهيكل المتكامل للبعثة وعليه سأبلغ المجلس بنتائجها.

١٢٥ - وسأبلغ المجلس بالآثار المالية المترتبة على هذا التقرير في الوقت المناسب.

١٢٦ - والأمم المتحدة ترحب بفرصة التصدي للتحدي المتمثل في إعادة إقرار السلم والأمن والحكم الرشيد والتنمية في مجتمع كوسوفو الممزق. فهذه المهمة تدخل في صميم أغراض ومبادئ المنظمة. ومع ذلك ففعاليتها في الاستجابة لهذه التحديات تتوقف على الدعم الفوري الكبير من المجلس والدول الأعضاء.

١٢٧ - وختاما، أود أن أشكر سيرغيو فييرا دو ميللو، ممثلي الخاص المؤقت، والفريق المتقدم من البعثة للعمل الرائع الذي قاموا به، في ظروف بالغة الصعوبة، في إنشاء البعثة والتخطيط لمستقبلها. وأود أيضا أن أشيد بجميع المنظمات الدولية، بما فيها قوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي لمساعدتها وتعاونها في هذه الجهود التعاونية.